

11 - 23 نوفمبر 2013

وراسو، بولندا

قمة المناخ 19

رئيس القمة: مارسين كوروليك

وزير البيئة البولندي آنذاك

انطلاق القمة:

حضر الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" أكثر من 8300 مشارك، من بينهم 4022 مسؤولاً حكومياً، و3695 ممثلاً لهيئات ووكالات "الأمم المتحدة" والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، و658 عضواً من وسائل الإعلام والصحافة.

توصلت الحكومات إلى مجموعة من القرارات التي تبقي مفاوضات المناخ الدولية على المسار الصحيح، ولكنها تؤكد على التحديات الهائلة التي تواجه الأطراف في أثناء سعيهم نحو اتفاقية عالمية جديدة في "باريس" في عام 2015.



تمثلت القضايا الرئيسية في "وارسو" في مطالب الدول النامية لزيادة تمويل المناخ، وآلية جديدة لمساعدة الدول الضعيفة بشكل خاص على التعامل مع "الخسائر والأضرار" التي لا مفر منها والناجمة عن التغير المناخي. يذكر أن الدول قد وافقت قبل عام على معالجة "الخسائر والأضرار" في "وارسو"، واكتسبت القضية أهمية جديدة عندما ضرب إعصار "هايان" الفلبين قبل أيام فقط من المؤتمر.

نتائج وتوصيات القمة:

- تعهدت الدول المتقدمة بتقديم 30 مليار دولار أمريكي، كجزء من اتفاقي "كوبنهاجن" و"كانكون" السابقتين؛ لتمويل المناخ من عام 2010 حتى عام 2012، وتعبئة 100 مليار دولار أمريكي سنويًا في التمويل العام والخاص للبلدان النامية بحلول عام 2020.
- نتيجة لقلق الدول النامية من عدم إحراز تقدم في زيادة التمويل، دفعت في "وارسو" لتحقيق هدف مؤقت بقيمة 70 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2016، لكن الدول المتقدمة رفضت.
- وافقت الدول المتقدمة على البدء في تقديم تقارير جديدة كل سنتين تحدد استراتيجياتها لتوسيع نطاق تمويل المناخ. ولضمان استمرار الاهتمام رفيع المستوى بالمسألة، قرر مؤتمر الأطراف عقد حوار وزاري كل سنتين بشأن تمويل المناخ يمتد من 2014 إلى 2020.
- اتفقت الأطراف على إنشاء "آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ"؛ لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، واستكشاف استراتيجيات لمعالجة الخسائر والأضرار، وتقديم الدعم التقني للبلدان المعرضة للخطر.
- اعتماد مبادئ توجيهية لبلدان الغابات لوضع "مستويات مرجعية" يتم على أساسها قياس جهودها للحد من إزالة الغابات، وهي خطوة رئيسة نحو التأهل للحصول على مزيد من التمويل.
- أكدت القمة المسافة الهائلة التي لا يزال يتعين تغطيتها بشأن القضايا الأساسية، مثل: الطابع القانوني لاتفاق جديد، والتمايز بين التزامات البلدان المتقدمة والنامية.

